إعداد: د. نبيل أبو شمالة
أ. أحمد حمد

ورقة حول: حقائق الأمن الغذائي في قطاع غزة
واقع وسبل تأمين الغذاء في قطاع غزة في ظل الأزمة العالمية

يعاني قطاع غزة من ارتفاع في معدل انعدام الأمن الغذائي بنسبة وصلت إلى 69% في عام 2021بين الأفراد في قطاع غزة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الحصار المفروض على القطاع من العام 2007 وحتى تاريخه، والذي أثر بدوره على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. يضاف إلى ذلك انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة نسبة البطالة المرتفعة من جهة وتدني الرواتب دون الحد الأدنى الذي أقرته الحكومة في رام الله، بالإضافة إلى ذلك تقليص رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة. ومما زاد الأمر سوءا في السنة الحالية التضخم العالمي خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية والذي تأثرت به فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة والذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الرئيسية وخاصة المستوردة منها.

وعلى الرغم من المساعدات الغذائية المقدمة من المنظمات الدولية مثل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، التي شهدت تقليصا ملحوظا في السنوات الأخيرة بنسبة وصلت إلى 43.5% من عام 2018 مقارنة بمتوسط الأعوام السابقة، إلا أن معدل انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة لم يتراجع.

مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي (Food Security) والذي بدأ استخدامه في أواسط السبعينات، مفهوم ديناميكي ومتغير باستمرار، حيث بدأ تركيز مفهوم الأمن الغذائي على توافر الإمدادات الغذائية، الذي هو دالة على الإنتاج الزراعي والتجارة والمعونة الغذائية التي تركز على جانب العرض (مؤتمر القمة العالمي، 1974)، ثم انتقل المفهوم ليشمل ضمان حصول جميع الناس على الغذاء، التي هي دالة على الدخل والقوة الشرائية التي تركز على جانب العرض[1]، ثم انتقل المفهوم مع منتصف الثمانينات في تقرير البنك الدولي «الفقر والجوع» ليشمل وصول جميع الناس في كل وقت إلى الغذاء، الذي هو دالة على النشاط والحياة الصحية[2]، ثم انتقل المفهوم مع منتصف التسعينات ليشمل توافر الإمدادات الغذائية في جميع الأوقات مادياً واقتصادياً، والاستفادة من الغذاء من أجل حياة نشطة وصحية، والذي هو دالة على الاستقرار، وسوف تعتمد الورقة على تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية:

تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (WFS):

عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما عام 1996[3]، أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على إمكانية وصول مادي واقتصادي إلى غذاء كافٍ ومأمون ومغذي يفي باحتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية»، وفقاً لتعريف (مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، يشير هذا التعريف إلى محددات الأمن الغذائي التالية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017)[4]:

- **توافر الغذاء:** توافر كميات كافية من الأغذية ذات جودة مناسبة، يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات (بما في ذلك المعونة الغذائية).
- **الحصول على الغذاء:** وصول الأفراد إلى الموارد الكافية (الاستحقاقات)[5] للحصول على الأطعمة المناسبة لنظام غذائي مغذي.
- **الاستخدام:** الاستفادة من الغذاء من خلال النظام الغذائي المناسب والمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية للوصول إلى حالة من الرفاهية الغذائية حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية، وهذا يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.
- **الاستقرار:** لكي يكون الغذاء آمنًا، يجب أن يحصل السكان أو الأسرة أو الفرد على غذاء كافٍ في جميع الأوقات. يجب ألا يخاطروا بفقدان إمكانية الوصول إلى الغذاء نتيجة الصدمات المفاجئة مثل (أزمة اقتصادية أو مناخية) أو الأحداث الدورية مثل (انعدام الأمن الغذائي الموسمي). ولذلك يمكن أن يشير مفهوم الاستقرار إلى كل من أبعاد توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه.

1 (منظمة الأغذية والزراعة، 1983)
2 (البنك الدولي، 1986)
3 مؤتمر القمة العالمي 1996
4 لجنة الأمن الغذاء العالمي 2017
5 يتم تعريف الاستحقاقات على أنها مجموعة من جميع حزم السلع التي يمكن للشخص أن يسيطر عليها بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).

واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة.

يتذبذب مؤشر الأمن الغذائي في قطاع غزة نتيجة لتغير محدداته[6] بشكل مستمر نظرا لحساسيتها للظروف الجيوسياسية والاقتصادية التي يتعرض لها قطاع غزة، فبالرغم من كل الجهود المبذولة سواء كانت حكومية أو دولية لا يزال الاتجاه العام لمؤشر انعدام الأمن الغذائي في تصاعد مستمر، و هذا ما أكده تقرير الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الذي أشار إلى أن أكثر من ربع الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد والمتوسط، وهو يعتبر معدل عالٍ مقارنة بالمعدلات العربية والعالمية، حيث أشار التقرير إلى أن هناك العديد من النقاط المؤثرة على قضية الأمن الغذائي منها، العوامل السياسية التي تتعرض لها فلسطين من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي أثرت عل حركة الأشخاص والبضائع مما سبب عجز كبير في مدخلات الإنتاج، وأيضاً ندرة التوافر وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وضعف نظام البحث والتطوير وخدمة الإرشاد الزراعي (Government of Palestine, 2018) [7] . شهد الأمن الغذائي معدلات معتدلة ومستقرة حتى العام 2008، إلا أنه شهد تذبذبا واضحا مع تراجعاً حاداً وملموسا منذ العام 2009 كانت أعلاها في انعدام الأمن الغذائي في العام 2018. كما موضح في الشكل أدناه:

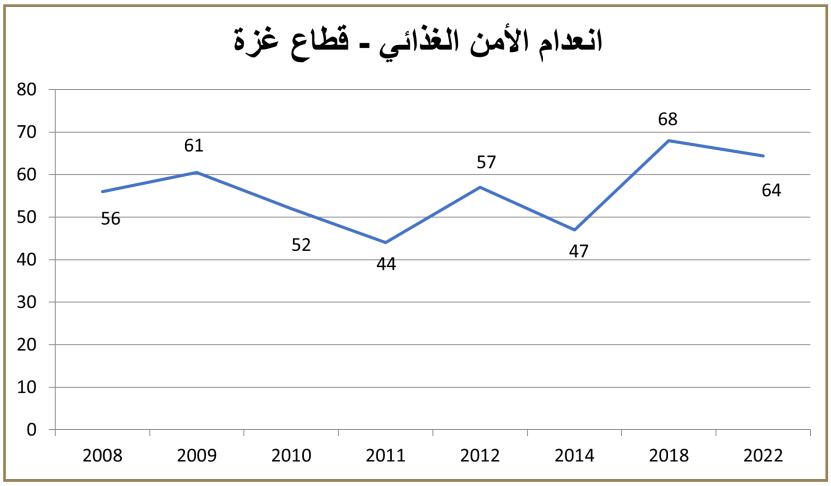

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، WFP/FAO, 2010)

من أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي هو توفر الغذاء محليا ولكن في الحالة الغزية فان الوصول إلى الغذاء عامل أكثر أهمية بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة الى نسل غير مسبوقة.

6 توفر الغذاء، الوصول إليه، استخدامه واستقراره
7 (Government of Palestine, 2018)

في هذا الجزء سيتم دراسة تطور واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة من خلال المؤشرات التالية والتي تم اشتقاقها من تعريف مفهوم الأمن الغذائي والمتمثلة في:

1. **توافر الغذاء:** اعتمدت الدراسة على مؤشر (متوسط قيمة إنتاج الغذاء محليا بالإضافة إلى الواردات من السلع الغذائية).
2. **الوصول إلى الغذاء:** اعتمدت الدراسة على مؤشر (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الفقر).
3. **استخدام الغذاء:** اعتمدت الدراسة على مؤشر (معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (49-15 سنة).)
4. **استقرار الغذاء:** اعتمدت الدراسة على مؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف)

حيث اعتمدت الدراسة على تلك المؤشرات من خلال الرجوع إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات العالمية للأمن الغذائي.

توافر الغذاء

عند دراسة بيانات الإنتاج الغذائي مع استقرار العوامل الأخرى نلاحظ ارتفاع في معدل الإنتاج الغذائي من عام إلى آخر، ولكن يرتبط الإنتاج الغذائي لأي دولة بعامل السكان من أجل القدرة على تغطية الاستهلاك، وفي الواقع فإن الإنتاج الغذائي في فلسطين وغزة خصوصا لا ينمو بمعدل موازٍ للنمو السكاني السنوي، مما يزيد من الفجوة الغذائية، خاصة أن معدل النمو السكاني المرتفع[8] 2.8% عامل مهم في زيادة الطلب على الغذاء يقابله محدودية الإنتاج المحلي بسبب الزحف العمراني وتقلص المساحات الزراعية حيث أن معدل النمو السكاني أكبر من معدل الزيادة السنوية في إنتاج الغذاء كما هو موضح أدناه. الأمر سيزداد سوءا في المستقبل بسبب ندرة الموارد وعدم وجود أراضي قابلة للزراعة في القطاع. سنأخذ مؤشر متوسط قيمة إنتاج الغذاء لقياس توفر الغذاء محليا.

متوسط قيمة إنتاج الغذاء

يتصف متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني والسمكي)، وتعتبر قيمته منخفضة مقارنة مع متوسط نصيب قيمة إنتاج الغذاء للفرد في العالم والذي يبلغ (267.3 دولار) وذلك حسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2019، حث تعاني فلسطين من انخفاض في معدل الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة الجغرافية التي بلغت 20% لعام 2016 مقارنة بمتوسط الأعوام (2005-1995)، مما أدى إلى خفض قيمة الإنتاج الغذائي.

يرتبط الانخفاض في قيمة الإنتاج الغذائي بالعوامل السياسية والاقتصادية حيث يعد الحصار المفروض على قطاع غزة والحروب المتتالية من عام 2008 حتى حرب الأيام الثلاثة الأخيرة في أغسطس 2022، من أهم العوامل التي تؤثر سلبا في إنتاج الغذاء المحلي وزيادة معدلات الفقر نتيجة لتدمير البنية التحتية الزراعية وتقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية، هذا بالإضافة الى مسيرات العودة التي أدت إلى تضرر جزء من الأراضي الزراعية في أماكن المواجهة في المناطق الحدودية. لذلك شهدت مؤشرات الأمن الغذائي تذبذبا ملحوظا في الفترة من 2006 حتى العام 2022 مرتبطة إلى حد بعيد بإنتاج الغذاء خاصة في السنوات 2009، 2013 و2019 كما هو موضح في الشكل أدناه.

8 2.8% : الجهاز المركزي للإحصاء 2022

حيث انخفض معدل إنتاج الغذاء في قطاع غزة للعام عام (2007) بنسبة 3% مقارنة بعام (2005، 2006) وذلك بسبب أحداث الصراع الداخلي التي تعرضت لها فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة، كما شهد عام 2009 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مما أدى إلى خفض معدل قيمة الإنتاج الغذاء للفرد بنسبة 6.3% مقارنة بعام 2008. (لاحظ الشكل السابق)

لقد تعرض الإنتاج الزراعي لانخفاض حادة خلال السنوات 2009، 2011 و2013، فقد انخفض نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 12% إلى 3.4% وذلك خلال الفترة 1994-2015. كما بلغت القيمة المضافة لقطاع الأغذية المصنعة في عام 2014 (كما تظهر البيانات المتوفرة من وزارة الزراعة الفلسطينية) 184 مليون دولار بالأسعار الثابتة 2004). إلا أنه خلال الفترة 2010-2014 تغير واقع قطاع إنتاج الأغذية المصنعة بشكل كبير.

بالرغم من كافة الإجراءات المتخذة لزيادة الإنتاج المحلي في فلسطين وسياسة إحلال الواردات في قطاع غزة إلا أن معدل انعدام الأمن الغذائي في فلسطين ارتفع بنسبة 6.2% في عام 2018 مقارنة بعام 2014، حيث بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة 68.5% تقرير (قطاع الأمن الغذائي، 2018) [9] و 69% عام 2021 حيث أن الحصار المفروض على قطاع غزة وانعدام الاستقرار السياسي زاد من معدل انعدام الأمن الغذائي، وأن الازدحام السكاني، برغم التراجع الطفيف في معدلات النمو السكاني، ومحدودية الأراضي الزراعية أدت إلى خفض الإنتاج الزراعي، مما زاد من نسبة الفجوة الغذائية.

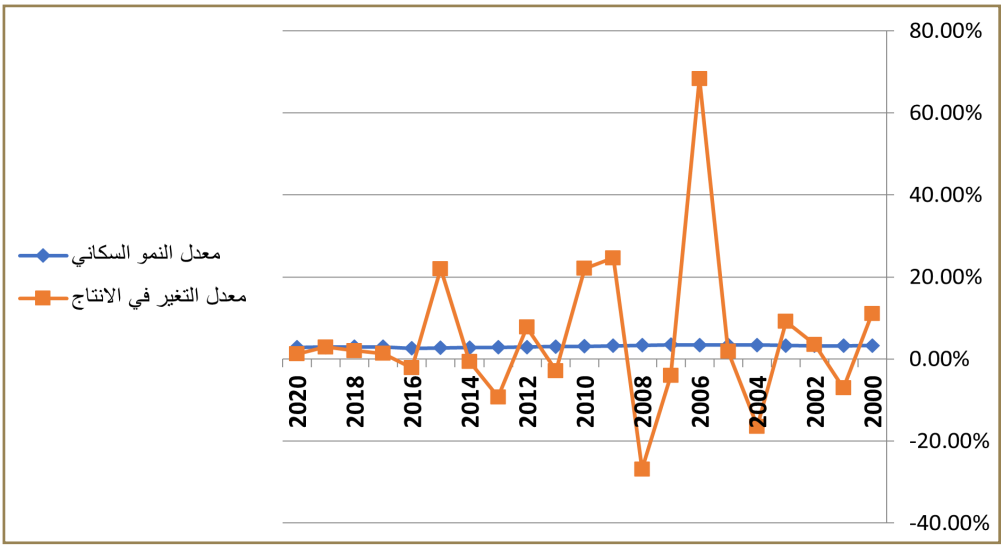

9 قطاع الأمن الغذائي، فلسطين، 2018

بالرغم من مساهمة الواردات إلى حد ما في تخفيف العجز في الإنتاج المحلي ولكن لذلك تبعات اقتصادية على المدى الطويل كما حدث في العام 2015 حيث بدأ معدل الأمن الغذائي بالتحسن بعد أن اتخذت الحكومة سياسة زيادة الواردات الغذائية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ سياسات من أجل زيادة الإنتاج الغذائي في فلسطين من خلال إدخال سلالات جديدة على القطاع الحيواني والاهتمام بالإنتاج النباتي.

أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال المنشور في أكتوبر من العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018) أن قيمة واردات قطاع غزة قد بلغت 640 مليون دولار، أي أن حصة الفرد في غزة من الواردات كانت 320 دولارا سنويا، حينما وصلت قيمتها في الضفة الغربية إلى 2000 دولار للفرد سنويا. وبالطبع فإن قيمة صادرات غزة الزراعية محدودة بالنسبة للواردات الزراعية فقد بلغت 11% من قيمة الواردات في العام2021 وذلك بسبب القيود المفروضة على التصدير والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عام 2007.

اتفقت العلاقة مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن الأمن الغذائي مرتبط بشكل أساسي بتوافر الغذاء، وذلك عن طريق إنتاج الغذاء، وهذا ما تؤكده البيانات الواردة من منظمة الأغذية والزراعة والتي تم جمعها من قبل الباحث، أن السنوات التي تشهد زيادة في قيمة الإنتاج الغذائي تؤدى إلى انخفاض في مستوى انعدام الأمن الغذائي وبالتالي زيادة الأمن الغذائي، ولكن في بعض السنوات التي ارتفع بها معدل الإنتاج الغذائي لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في مستوى الأمن الغذائي وذلك بسبب عوامل أخرى تؤثر بشكل مباشر في الأمن الغذائي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُشير مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ويُعبر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية، وكذلك يعطي انطباعاً عن مستوى دخل الفرد في الدولة (الهيئة العامة للإحصاء، 2017) [10].

تكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو (نفس المصدر)، فمنذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى اليوم تعرض اقتصاد قطاع غزة إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدّت كثيراً من إمكانية تقدمه وتطوره، في قطاع غزة بقي الاقتصاد عاجزاً عن مضاعفة حجمه ولو لمرة واحدة، ولم ينجح في أفضل السنوات من تحقيق أكثر من 75% من مستوى العام 1994، وبشكل عام حقق قطاع غزة نموا بلغ حوالي 2.1% في المتوسط منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن (اقتصاد فلسطين، 2019)، مع العلم أن النمو سالبا منذ العام 2017 ، حيث تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أدنى مستوياته في العام 2020 وسجل نمو سالبا بنسبة 9.8% . الجدول التالي يوضح الناتج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير السنوي في قطاع غزة (2015-2020).

10 (الهيئة العامة للإحصاء، 2017)
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nsyb_lfrd_mn_lntj_lmhly_ljmly_llrb_lrb_2017.pdf

جدول 2: معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	القيمة
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1629.9	1730.8	1556.6	1458.3	1319	1207.6	دولار
معدل التغير السنوي	-1.3	6.2	-1.01	-6.2	-9.5	-9.8	%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالحسابات القومية 2019

القيمة: (دولار أمريكي)

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض في معدل التغير السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الكثافة السكانية المرتفعة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، وأيضاً العوامل السياسية المفروضة على قطاع غزة من إغلاق للمعابر والحصار المفروض منذ عام 2007، والسياسة الفلسطينية الداخلية أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، مما أثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والتوقعات الصادرة من المختصين في المجال الاقتصادي أن الضفة الغربية وقطاع غزة ستشهد انخفاضا في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في فلسطين.

نسبة الفقر

يدل مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية صعبة للفئات الاجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، حيث تسود بعض الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الفقر، حيث تم وصف الفقراء بأولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن (مركز المعلومات الوطنية- وفا، 2016) [11]. ولذلك يعتبر الفقر أهم العوائق للوصول إلى الغذاء وبالتالي سبب مهم لانعدام الأمن الغذائي.

اتفقت العلاقة مع النظرية الاقتصادية للأمن الغذائي التي تتحدث على أن الفقر يؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي، حيث أكد تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2019 [12] أن الأسر الفقيرة هي التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء الناتج عن انخفاض مستوى الدخل، لذلك نجد أن الدول النامية التي تعاني من ارتفاع في معدل الفقر يعتمد بشكل أساسي على المساعدات الغذائية.

11 مركز المعلومات الوطنية- وفا، 2016).

12 منظمة الأغذية والزراعة، 2019

بالاعتماد على بيانات أحدث مسح للظروف الاقتصادية والاجتماعية، يشير مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي إلى أن معدل الفقر لا يزال مرتفعاً. في عام 2014، بلغ معدل الفقر الوطني 22% مع وجود فجوة واسعة:37% في قطاع غزة مقابل 17% في الضفة الغربية. كذلك الأمر في معدلات الفقر المدقع حيث بلغت 20% في قطاع غزة مقابل 5% فقط في الضفة الغربية.

الشكل التالي يوضح العلاقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة

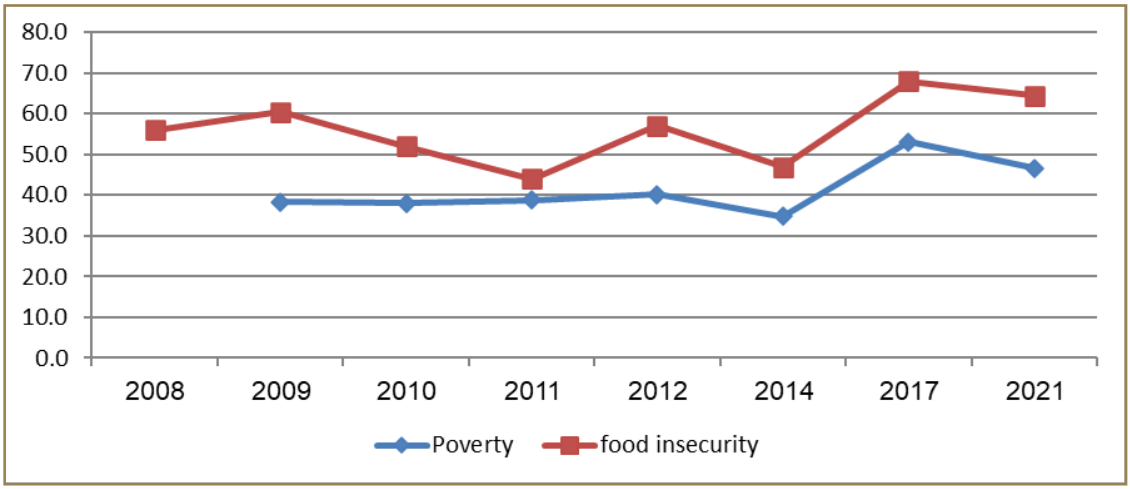

ساهمت المساعدات الغذائية التي تقدم من خلال العديد من المنظمات المحلية والدولية سواء بشكل منتظم مثل المساعدات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية UNRWA، أو بشكل شبه منتظم مثل المساعدات الذي يقدمها برنامج الغذاء العالمي WFP، أو تلك التي تقدم بشكل غير منتظم مثل المساعدات التي تقدمها أوكسفام والجمعيات الخيرية.

يستعرض جدول (3) الاختلافات في معدلات الفقر والفقر المدقع قبل وبعد الحصول على المساعدات، حيث تظهر البيانات أن المساعدات أدت إلى تراجع معدل الفقر الوطني من 31.5% إلى 25.8%، وأن تراجع معدلات الفقر والفقر المدقع كانت أكبر في قطاع غزة.

جدول 3: التغيرات في معدل الفقر والفقر المدقع قبل وبعد الحصول على المساعدات

المنطقة	معدل الفقر		معدل الفقر المدقع	
	قبل المساعدات	بعد المساعدات	قبل المساعدات	بعد المساعدات
قطاع غزة	49.9	38.8	31.9	21.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: مسح الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، 2018

في قطاع غزة بلغ معدل الأسر التي حصلت على المساعدات الغذائية 68% من إجمالي الأسر الغزية، وذلك لعام 2018، بسبب زيادة نسبة الفقر في قطاع غزة، ومع ذلك، فإن معظم المساعدات التي تحصل عليها الأسر الفقيرة لا تولد لها دخلاً، وبالتالي فإن تأثيرها في تحسين الأمن الغذائي مؤقتا ومحدوداً.

وهذا ما أكده تقرير مسح الأمن الاجتماعي والاقتصادي لعام 2018، Food Security Sector, 2018[13] أن 47% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد و22% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط، هذه المؤشرات ارتبطت بالنسبة المرتفعة لمعدل الفقر في قطاع غزة والذي بلغ 75% والصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية.

في عام 2016 بدأ التركيز على مفهوم الفقر والأمن الغذائي من مختلف المنظمات الدولية المختصة في قضية الأمن الغذائي، وأجمعت جميع التقارير الصادرة من تلك المنظمات على أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي دون العمل على تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفقر، تشير البيانات الواردة في الجدول التالي (4) وجود علاقة وثيقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي. فعلى الصعيد الوطني فإن 80% من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد هم فقراء وتنخفض هذه النسبة لمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل متوسط والأسر الآمنة غذائياً بشكل جزئي.

جدول 4: الفقر والأمن الغذائي في قطاع غزة

المنطقة		انعدام أمن غذائي شديد	انعدام أمن غذائي متوسط	انعدام أمن غذائيا جزئيا	أمن غذائي
قطاع غزة %	فقر مدقع	0.53	0.21	0.04	0.00
	فقيرة	0.29	0.20	0.19	0.05
	غير فقيرة	0.17	0.59	0.78	0.95

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب

تحتاج المرأة الحامل لتغذية استثنائية خاصة تُناسب كل مرحلة من مراحل الحمل المختلفة والتي تشعر بها في الوضع الطبيعي إلى حوالي تسعة أشهر منذ بداية الحمل وحتى مرحلة الولادة، حيث إن هذه المرحلة تعتبر من أكثر المراحل التي تمر بها النساء من حيث الحساسية، لذلك لا بد من اتباع نظام غذائي متوازن وصحي لضمان استمرار الحمل بصورة طبيعية وللحفاظ على صحة الأم والجنين (موضوع، 20108)[14].

13 Food Security Sector, 2018. تم الوصول إليه بتاريخ 2022/08/15 من خلال الرابط:
https://fscluster.org/sites/default/files/documents/socio-economic_food_security_survey_sefsec_2018_full_repor_02.09t.pdf

14 موضوع، 2018 (رابط)

بلغت نسبة النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من نقص فيتامين (د) في فلسطين 98.7%، فيما يتعلق بفيتامين (هـ)، بلغت نسبة النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من نقص هذا الفيتامين في فلسطين 21.6% و44.1% على التوالي. بينما بلغت نسبة النساء الحوامل اللاتي يعانين من نقص الحديد في فلسطين 17.1% مع نسبة أكبر في قطاع غزة تصل 30.8% مقارنة بالضفة الغربية 3.1%.

يمكن أن يتسبب نقص الحديد بالإصابة بالعديد من الأمراض، التي قد تنتهي بالوفاة أو الإعاقة أو النقص في التطور المعرفي (الإدراكي) وانخفاض إنتاجية العمل (Stoltzfus, 2003). ويتوفر الحديد في اللحوم الحمراء والخضار الورقية الخضراء والبقوليات وغيرها من المصادر. حيث يتم امتصاص الحديد في البقوليات والخضروات الورقية الخضراء، والأغذية النباتية بمستوى أقل (توافره البيولوجي) ويصبح امتصاصه أسهل عند تناول المصدر النباتي مع مصدر لفيتامين "ج".

الاستقرار السياسي وغياب العنف

يعتبر مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي، ويعتبر هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً، وهو مفهوم معياري لقياس الاستقرار في الدولة، وتكمُن أهمية هذا المؤشر في كونه يعتبر مطلباً جماعياً تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار (ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2019) [15].

منذ بداية عام 2000 وحتى الآن لم تشهد الساحة الفلسطينية استقرار سياسي دائم. في عام 2000-2002 انهارت المفاوضات بين الاحتلال الإسرائيلي والجانب الفلسطيني، حيث اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية " انتفاضة القدس" وحاصرت قوات الاحتلال الضفة الغربية وفرضت قيود مشددة عليها، واستمر العنف والاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين لغاية عام 2005 حيث انسحبت القوات الإسرائيلية من قطاع غزة بالكامل مع احتفاظها بالسيطرة على مجال القطاع الجوي وموانئه ومعابره الحدودية.

شهد عام 2006 اندلاع صراع داخلي فلسطيني أدى إلى زيادة حدة العنف في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى حدوث حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن، وفي عام 2008 شنت إسرائيل حرب على قطاع غزة استمرت شهرا كاملا وزيادة التضييق على الضفة الغربية وتقسيم المدن، تركت خلفها دمارا هائلا وانهيارا للقطاع الزراعي والاقتصادي. تكررت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في عام 2012 تركت خلفها الكثير من الدمار، ثم عاود الاحتلال الإسرائيلي الحرب على قطاع غزة في عام 2014 بشن حملة برية وجوية خلفت الكثير من الدمار وزادت من سوء الأوضاع الاقتصادية في غزة.

15 ملتقى الباحثين السياسيين العرب https://arabprf.com/?p=2307

الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على أسعار الغذاء في فلسطين وخاصة قطاع غزة

مما لا شك فيه أن الأمن الغذائي حساس لدرجة كبيرة بمتغيرات الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية الدولية، فقد شهد الاقتصاد العالمي تضخما ملحوظا بعد التعافي من أزمة كورونا نتيجة ارتفاع أسعار الشحن والطلب الكلي المتزايد على جميع السلع بما فيها السلع الغذائية. تفاقم الوضع وقفزت أسعار السلع الغذائية العالمية الى مستويات قياسية في مارس لتصل إلى أعلى مستوياتها، حيث أدت الحرب في منطقة البحر الأسود إلى انتشار الصدمات عبر أسواق الحبوب الأساسية والزيوت النباتية، بسبب هيمنة روسيا وأكرانيا مجتمعة على صادرات الحبوب العالمي بنسبة 30% للحبوب و20% للقمح [16]. وبالتأكيد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار الحبوب والسلع الغذائية في فلسطين حيث ارتفع مؤشر أسعار الدقيق في القطاع في شهر مارس إلى 15% [17]

الخلاصة:

توفير الغذاء

يعتبر توفير الغذاء أهم شرط من شروط تحقيق الأمن الغذائي ويمكن توفير الغذاء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد بأسعار معقولة ولكن الأكثر ضمانا للأمن الغذائي هو توفير الغذاء محليا، حيث يعتبر توفير الغذاء محليا شرطا أساسيا لتوفير الأمن الغذائي وذلك بسبب سهولة الوصول إلى الغذاء المنتج محليا من خلال الأسعار المعقولة ومن ناحية القرب الجغرافي أيضا.

ولكن توفير الغذاء محليا مرتبط بطبيعة القطاع الزراعي الذي يختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهو يخضع لعوامل زراعية بيئية هذه العوامل هي المحدد الرئيسي لكثير من الأنماط الزراعية وهي المعوق في إنتاج الكثير من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والأعلاف لذلك نجد أننا نستورد غذاءنا الأساسي من الخارج وكذلك كافة الأعلاف ومدخلاتها. بالإضافة إلى العوامل البيئية فان القطاع الزراعي يواجه تحديات كبيرة أهمها ندرة الموارد وصعوبة الوصول إليها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج التي يتم استيراد معظمها. ومما يزيد الأمر تعقيدا عدم استغلال تلك الموارد المحدودة نتيجة ضعف المؤسسات وضعف البحث العلمي وغياب محطات التجارب الزراعية:

الوصول إلى الغذاء

بالرغم من توفر الغذاء في قطاع غزة في معظم الأوقات باستثناء أوقات الطوارئ والأزمات إلا أن الوصول إلى غذاء صحي كافي ودائم على مدار العام يعتبر صعبا بالنسبة لكثير من الأسر التي تعاني من الفقر المدقع والبطالة حيث يعيش أكثر من نصف سكان قطاع غزة تحت خط الفقر بسبب تدني الأجور وارتفاع نسبة البطالة ويحصلون على جزء من الغذاء الأساسي (الدقيق وبعض المنتجات الرئيسية مثل الحليب والزيت) كمخصصات من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أو بعض المنظمات الدولية، إضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من السكان لا تحصل على الكمية الكافية من البروتين الحيواني بسبب ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن الذي يتجاوز القدرة الشرائية للأسر الفقيرة.

16. FAO Food Price Index posts significant leap in March, Food and Agriculture Organization (FAO), April 8, 2022: https://bit.ly/3FKwfwL .
17. PCBS 2022 .

استخدام الغذاء بطريقة صحية وآمنة

يعتبر هذا الشرط مهم جدا من ناحية تحديد الأولويات وطريقة استخدام الغذاء حيث نجد أن كثيرا من الأسر في بعض المجتمعات بالرغم من امتلاكها القدرة الشرائية لا تعطي الغذاء أولوية في إنفاقها وتميل إلى الادخار على حساب الإنفاق على السلع الغذائية، مثل بعض التجمعات كما ذكر في تقرير الفاو سنة 2016، بالإضافة إلى ذلك فإن كثيرا من المجتمعات الفلسطينية في قطاع غزة تعطي أولوية للإنفاق على الخدمات والكماليات على حساب الإنفاق على السلع الغذائية، حيث نجد أن أكثر من 50% من الإنفاق يذهب باتجاه فواتير الكهرباء والانترنت والهواتف المحمولة وبعض الخدمات التعليمية وخاصة الجامعية حيث تعتبر تكلفتها عالية جدا بالنسبة للأسر الفقيرة و أيضا الخدمات الصحية، إلى ذلك نجد أن بعض الأسر لا تعي كيفية استخدام الغذاء بشكل صحي وآمن خاصة لدى الأطفال والنساء حيث يميلون إلى استهلاك مواد غذائية بأسعار مرتفعة لا تحتوي على أي قيمة غذائية على حساب سلع غذائية رئيسية لها قيمة غذائية عالية مما أدى إلى ارتفاع نسبة فقر الدم عند النساء الحوامل والأطفال.

استقرار الغذاء

من الواضح أن الاستقرار السياسي يلعب دورا مهما في استقرار الغذاء وقد لاحظنا ذلك في الجزء الأول من الدراسة. تكمن أهمية الاستقرار السياسي في توفير الغذاء وكيفية الوصول إلى الغذاء، حيث يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في توفير الغذاء محليا وشهد الإنتاج الغذائي تراجعاً ملحوظا في فترة الأزمات السياسية، كما حدث بعد حروب 2008 و2012 و2014، إضافة إلى ذلك فان الاستقرار السياسي يلعب عاملا مهما في الوصول إلى الغذاء من حيث البطالة ونسبة الفقر، حيث تزداد معدلات البطالة والفقر في أوقات الأزمات.

من الواضح أن موضوع الأمن الغذائي موضوع متعدد الأطراف ولذلك فإن أي استراتيجية ناجحة لتحسين الوضع الغذائي في فلسطين عامة وفي غزة خاصة غزة يجب أن تكون شاملة ومتكاملة، شاملة بحيث تشمل كل المناطق وجميع السكان وعلى كافة المستويات، ومتكاملة في القطاعات الإنتاجية والاقتصادية. ولذلك عندما نتحدث عن تحسين الأمن الغذائي يجب أن نركز على توفير الغذاء سواء من الإنتاج المحلي أو عبر بوابة الاستيراد من الخارج. فيما يتعلق بالوصول إلى الغذاء يجب أن يكون في إطار مكافحة الفقر والبطالة. أما فيما يتعلق باستخدام الغذاء بطريقة صحية وآمنة فيكون من خلال التوعية والإرشاد.

لتحقيق ذلك يجب أن يكون ذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (تم إعدادها من قبل السلطة الفلسطينية تحت مسمى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء) بحيث تضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية: وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد، سلطة المياه، وزارة المالية، سلطة الأراضي، وزارة الحكم المحلي بحيث تعمل على توفير الغذاء من خلال الحفاظ على شروط التوفر والوصول والاستخدام الآمن للغذاء بالإضافة إلى شرط الاستمرار في توفير الشروط السابقة وعلى أن يكون ذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. نستعرض فيما يلي بالتفصيل اهم التوصيات الخاصة بمكونات الأمن الغذائي المختلفة ومسؤولية كل جهة"

التوصيات

لا شك أن تحسين الأمن الغذائي هي مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، لكن لا يمكن إغفال دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وكذلك الجامعات. مسؤولية حكومية بالدرجة الأولى من خلال دعم القطاع الزراعي لتوفير الغذاء ومحاربة البطالة بخلق فرص عمل ونشر الوعي والثقافة الغذائية بين المواطنين، كما أن منظمات المجتمع المدني لها دور مهم في الضغط والمناصرة كون الأمن الغذائي أولية لدى الحكومة والمانحين وتوجيه التمويل باتجاه تحسينه. القطاع الخاص له أيضا دور مهم في سلسلة الأمن الغذائي من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق فرص عمل أكثر استدامة، مسؤولية الجامعات تكمن في البحث العلمي لزيادة الإنتاجية وابتكار تقنيات زراعية جديدة.

أولا - توفير الغذاء

وهي بالدرجة الأولي مسؤولية الحكومة بشكل مباشر أو من خلال دعم القطاع الخاص

في مجال الإنتاج النباتي

1. يجب توفير مياه مستدامة وغير تقليدية خاصة للاستخدام الزراعي وذلك عن طريق ما توفره محطات المعالجة الثلاثة المركزية في قطاع غزة والتي ستوفر ما يقارب من 50 مليون متر مكعب سنويا ولا يتجاوز سعر الكوب 50 أغورة، يمكن استخدامها في ري محاصيل البساتين والأعلاف وبذلك يمكن زيادة إنتاجنا وإنتاجيتنا من الأعلاف بحيث يساهم بشكل كبير في تقليل وارداتنا من الأعلاف والسلع الاستراتيجية وهذا دور وزارة الزراعة وسلطة المياه حيث يجب التوجه لاستخدام المياه المعالجة في الري كأولوية قصوى.
2. إعادة التفكير في النمط الزراعي المستقبلي بحيث نتجه إلى محاصيل تعتمد في الري على المياه المعالجة وتكون إنتاجيتها مرتفعة وتحل محل الواردات وهذه مسؤولية الحكومة بالدرجة الأولى بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمزارعين والقطاع الخاص.
3. تنشيط محطات التجارب ومراكز الأبحاث الزراعية لزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية.
4. تقليل المساحات المزروعة من المحاصيل الفائض وزيادة مساحات محاصيل العجز بما يتناسب مع البيئة الزراعية والقدرة التنافسية.
5. تحسين قدرات ما بعد الحصاد وقدرات التخزين لمحاصيل استراتيجية مثل محاصيل الحبوب والأعلاف والبطاطا والبصل والبلح عن طريق استخدام تقنيات حديثة في التبريد واستخدام الطاقة المتجددة لتشغيل وحدات التبريد وهذه مسئولية الحكومة في دعم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في دعم القطاع الخاص.
6. تشجيع الاستثمار في الزراعة المكثفة من خلال الزراعة المائية والدفيئات الذكية.

7. الحفاظ على الأراضي الزراعية في مواجهة الزحف العمراني.
8. دعم مدخلات الإنتاج، التي الذي يشكل سعرها المرتفع اهم عائق أمام توفير الغذاء بشكل دائم وبسعر مناسب.
9. تعزيز حوكمة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي كشرط أساسي لدعم القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته والمساهمة بشكل أكبر في توفير الغذاء بأسعار معقولة.
10. دعم التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي وتفعيل المؤسسة الوطنية للإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.

في مجال الإنتاج الحيواني

قطاع الدواجن:

- توجيه ودعم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في تمويل المشاريع الزراعية الريادية إلى تبني تشجيع إقامة مزارع نموذجية مغلقة وتشجيع استخدام نظام الأقفاص والتي تتميز بانخفاض في تكلفة الإنتاج ونسبة النفوق وزيادة سعة الاستيعاب للمزرعة الواحدة مقارنة بالنظام الأرضي المفتوح.
- تنظيم عمل قطاع الدجاج اللاحم من خلال تقدير احتياجات السوق المحلي من الدجاج واللحوم البيضاء والوصول الي حالة توازن في السوق من حيث الطلب والعرض حسب الاحتياجات وبسعر مناسب للمنتج المربي والمستهلك.
- إنشاء ومسلخ ووحدات تبريد وتجميد مركزية للدجاج اللاحم لاستيعاب الفائض.
- تزويد مزارع الدواجن بنظام طاقة شمسية، وأنظمة تبريد لحماية الدواجن من ارتفاع درجات الحرارة صيفا.
- توجيه مؤسسات المجتمع المدني لتقديم الدعم للقطاع الخاص بتنظيم عمل مربي الدجاج اللاحم والبياض من خلال إنشاء جمعية تعاونية تسهل عمليات الشراء والبيع الجماعي مما يخفض من التكاليف.

قطاع المجترات

- إنشاء وحدات مزارع أغنام نموذجية خاصة بصغار المربين تتكون من جميع الأقسام اللازمة.
- إعادة تأهيل مزارع الأغنام والأبقار المتضررة، مع تبني منهجية إعادة البناء بشكل أفضل لتفادي مشاكل التربية والأخطار التي تواجه القطاع.
- تزويد مزارع الأبقار بأنظمة تبريد الحليب لتقليل من العدد الميكروبي وحفظه بصورة سليمة لتسويقه للمصانع، كذلك مزود بنظام طاقة شمسية.

- تشجيع إدخال أصناف أعلاف خضراء جديدة تتلاءم مع شح وملوحة المياه لتغطية العجز من الأعلاف الخضراء خاصة في فصل الصيف.
- تشجيع إنشاء مركز بحوث للإنتاج الحيواني مزود بالسلالات النقية ويتبنى أسلوب التلقيح الصناعي.
- تشجيع إنشاء شراكات تجارية وتوقيع عقود بيع بين مصانع الألبان ومزارع الحليب.

قطاع الأعلاف:

- الرقابة الدورية على مخازن الأعلاف والمدخلات العلفية ضمن المواصفات الفلسطينية
- تنظيم قطاع الأعلاف وذلك من خلال إصدار تراخيص مزاولة مهنة تحت إشراف وزارة الزراعة
- إنشاء مختبر لفحص الأعلاف تابع للوزارة
- تدريب المهندسين الزراعيين على آليات الفحص في المختبر
- تطوير الكفاءات العلمية في مجال تصنيع الأعلاف وتكوين الخلطات العلفية
- البحث عن أعلاف بديلة / مخلفات المحاصيل / مخلفات المصانع الغذائية واستخدامها ضمن مدارس حقلية، وتشجيع تبني استخدامها لتقليل التكاليف الإنتاجية وتحسين الربحية
- توجيه المؤسسات الداعمة لدعم الوحدات والمصانع الإنتاجية للأعلاف
- الإرشاد الزراعي للمربيين في مجال الفحص المظهري للأعلاف وطرق التخزين السليمة.

ثانيا: توصيات تتعلق بالوصول إلى الغذاء في إطار محاربة الفقر والبطالة:

1. مكافحة الفقر من خلال برامج نوعية تستهدف الفقراء وتخلق فرص عمل مستدامة لهم.
2. تطبيق الحد الدني للأجور في القطاعين العام والخاص.
3. تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة في الأجور لصالح الفقراء.
4. الضغط لإدخال كافة السلع والمواد، وتحديداً من مدخلات الإنتاج، وتشجيع الحكومة للقطاعات الإنتاجية الأساسية، مثل: البناء والتشييد والصناعة والزراعة، والسياحة حتى تستوعب عدداً كبيراً من العاطلين عن العمل.
5. توفير التمويل اللازم، من أجل زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات القطاع العام، وسد العجز في المؤسسات، من خلال استيعاب عدد جديد من الموظفين.

6. الابتعاد عن تشغيل الأيدي العاملة في البرامج الإغاثية، والتوجه نحو المشاريع ذات الطابع التنموي بما يخدم مصلحة العامل، وتدريبه وإكسابه مهارات تمكنه من استمراره في العمل حتى بعد انتهاء فترة التشغيل.
7. تشجيع المشاريع والصناعات الصغيرة، وتشجيع حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية، وإنشاء صندوق خاص بدعم المشاريع الصغيرة.
8. إعادة النظر في البرامج الدراسية لدى الجامعات، بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وإعادة تخطيط التخصصات المختلفة في الجامعات، وإلزامها بخطة وطنية، تقوم على أساس تخفيض التخصصات التي يعاني منها محافظات غزة والضفة.
9. تشجيع الخريجين على العمل عن بعد في جميع المجالات، أو توقيع اتفاقيات مع الدول العربية، من أجل عمل الخريجين بالخارج، بشروط تحفظ حق المواطن الفلسطيني.

ثالثاً: توصيات تتعلق باستخدام الغذاء:

- زيادة الوعي فيما يتعلق باستخدام الغذاء، خاصة لدى الأطفال والحوامل
- الإسراع في تنفيذ استراتيجية سلامة الغذاء التي تبنتها الحكومة الفلسطينية، وضرورة أن يكون المحافظات الجنوبية ضمن أولوياتها.
- إنشاء هيئة مستقلة لسلامة الغذاء تابعة للجهاز الحكومي، من أجل فحص الغذاء باستمرار خاصة في مرحلة الإنتاج.
- تطوير شبكة الأمان الغذائي وتقييم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الريفية.

رابعاً: توصيات تتعلق باستمرارية الغذاء:

- تبني سياسة إحلال الواردات وتعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي لتحسين استمرارية الغذاء، وكذلك تبني مفهوم السيادة الغذائية الذي يعزز الاعتماد على الموارد المحلية ويعزز صمود المزارعين.
- شجيع التصنيع الغذائي للاستفادة من الإنتاج الزراعي والحيواني، وتحويلة إلى عملية طويلة الأمد.
- تفعيل صندوق درء المخاطر والمؤسسة الوطنية للإقراض الزراعي.
- إنشاء هيئة لإدارة المخاطر من حيث التنبؤ بها وتخفيفها والتقليل من آثارها.

توصيات تتعلق بالمنظمات الأهلية

- الضغط والمناصرة لتنفيذ ما سبق من سياسات وإجراءات.
- الضغط على المانحين لتمويل مشاريع تحسين الأمن الغذائي كأولوية
- مساندة الحكومة في تنفيذ سياساتها من حلال دور تكاملي مع الحكومة.
- المشاركة في التوعية والإرشاد ضمن برامج خاصة تشارك فيها المنظمات الزراعية والصحية والتعليمية
- الاهتمام بالفئات الهشة كأولوية ضمن برامجها.

توصيات تتعلق بالقطاع الخاص

- لعب دور أكثر أهمية باتجاه المنفعة الكلية للمجتمع.
- الاستثمار بالقطاع الزراعي كأولوية.
- استخدام أكثر استدامة للموارد المحدودة
- ضرورة التعاون وخاصة المزارعين مع الحكومة لتنفيذ التوصيات السابقة.
- الاستثمار في مشاريع تخلق فرص عمل إضافية ورفع مستوى الأجور.

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع
"تعزيز قدرات المجتمع المدني للاستجابة للاحتياجات الناتجة عن النمو السكاني المتسارع في قطاع غزة"
الذي تنفذه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO
بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية FES

المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية – فلسطين.